

II - تقديم أطروحات جامعية

الجدل الديني في تونس (1875-1931)

قراءة تحليلية نقدية(*)

د. فتحي القاسمي

المعهد العالي للعلوم الإنسانية

جامعة تونس المنار

تتنزل هذه الأطروحة المؤلفة من ثلاثة أجزاء في إطار تاريخ الأفكار بتونس في الربع الأخير من القرن التاسع عشر والثلاث الأول من القرن العشرين، وهي رصد لأهم التحولات الدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالبلاد التونسية على امتداد ستة وخمسين عاما وتوقف عند ظاهرة الجدل الديني التي استفحلت على امتداد التحقيب المذكور الذي أملتته عوامل متضافرة، فسنة 1875 اقترنت في البلاد التونسية - قبيل انتصاب الحماية - بتأسيس المدرسة الصادقية وباحتدام الجدل حول قضية الشيخ المسن أحمد بن المهدي الذي حاول الاستقلال بالرأي فتألب عليه شيوخ الزيتونة ودفعوا الصّادق باي إلى نفيه خارج الإيالة التونسية، وبصدور كتاب الجنرال حسين بالإسكندرية حول الأزمة المالية في تونس وقد وسمه بـ "حسم الإلداد في نازلة محمود بن عياد"، واقترنت تلك السنة أيضا بظهور تشريعات تونسية هامة ساهم في صياغتها وإطلاع الناس عليها شيوخ الزيتونة، أما سنة 1931 فقد اقترنت

(*) أطروحة دكتوراه الدولة ناقشها الأستاذ فتحي القاسمي بكلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة بتاريخ 15 جوان 2007.

بمرور شهور قليلة على ظهور كتاب الزيتوني الطاهر الحداد وقد وسمه بـ"امراتنا في الشريعة والمجتمع" وبصدر ردود عليه من أهمها كتاب الشيخ محمد الصالح بن مراد "الحداد على امرأة الحداد" وكتاب "شمول الأحكام الشرعية لأول الأمة وآخرها" للشيخ محمد البشير النيفر، وانعقد في غضون تلك السنة مؤتمران هامان أحدهما لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا وثانيهما ارتبط باللغة العربية وآدابها وفنونها وترأسه المستعرب الفرنسي ويليام مارسيه (William Marçais) وألقى فيه الشيخ أحمد بيرم محاضرة أثارت السواكن وأخرجت نظام الحماية الذي فشل في إقناع التونسيين بمناسبة مرور نصف قرن (1881-1931) على حلول الاحتلال الفرنسي في تونس بـ"المشروع التمديني الفرنسي" فضلا عن تورطه في حملة صليبية عاشره جسمها المؤتمر الأفخارستي الذي انعقد بقرطاج في ربيع 1930.

فمثل هذه الأحداث وغيرها من التداعيات التي أملاها العصر وانطبعت بها تلك الفترة المنتقاة كانت المجال الحيوي للأطروحة، وتكتسي الفترة السابقة للاستعمار أهمية كبرى لاقتربانها بظهور كوكبة من المصلحين التنويريين التونسيين الذين تعرضوا بعد سقوط حكومة خير الدين وحلول الحماية إلى شتى أشكال النفي والتهميش والمراقبة والمعاقبة ولكن إرادة الفعل والتمسك بالهوية وإصرار الطلائع التونسية على الإصداغ بالأراء ومجادلة الاستعمار، دل على ثراء التجربة التونسية في مجال الإصلاح ودور الجدل في تفتيق الأفكار وإثارة المسكوت عنه.

إن هذه الأطروحة تمهد السبيل للنش عن معالم الفكر التونسي الحديث منذ أواسط القرن التاسع عشر وتسعى إلى دحض ادعاءات من يستصغرون مساهمة الزيتونيين والمدرسيين التونسيين في حركة الإصلاح والتنوير والتحرير ويصرّون على تغييبهم عن الأبحاث الجامعية وبرامج التدريس وفي المقابل يصرّون على دراسة الأعلام الشرقيين وتدرّس آثارهم متجاهلين ما تركه المصلحون التونسيون من أفكار وآثار جديرة بكل اعتبار.

تحتوي الأطروحة على ثلاثة أبواب وفهارس، تقع كلّها في الجزئين الأول والثاني واحتوى الجزء الثالث على الملاحق والجداول والنصوص المخطوطة والمرقونة والمطبوعة.

تتاول الباب الأول المختصّ بالجدل وأحواله، ظاهرة الجدل على امتداد فصل ذي سبعة مباحث، وتمّ تحديد مفهومه ورسم معالمه وبيان محوريّته في الثّقافة العربيّة الإسلاميّة من جهة وتاريخ الأفكار في إفريقيّة ثمّ البلاد التّونسيّة من جهة أخرى، فإذا كانت السّياسة والمذاهب والملل والنحل مكرّسة للنّفرة وفكرة "الفرقة الناجية" والصّراع في تاريخنا فإنّ الجدل المقترن بحسن الحبك والتّماسك وإحكام العمل كما يقول ابن فارس (ت 395 هـ) في "مجل اللّغة"، رام تأسيس المؤتلف انطلاقاً من المختلف باعتبار الاختلاف في الإسلام رحمة ومصدراً من مصادر الانفتاح على الآخر وطريقاً إلى استكشاف مواطن اليقين اعتماداً على مسار الجدل ونواميسه التي تحدّدت معالمها (الشّروط والآداب والأسس والأهداف...) في نظريّة جدليّة متكاملة، وقد كان الفضل في بلورتها للقرآن الكريم الذي أصل الجدل لغويّاً واصطلاحيّاً ومعرفيّاً على امتداد تسع وعشرين آية موزّعة على ستّ عشرة سورة، وشاعت الإرادة الرّبانيّة التي نُبّهت إلى مواطن الإزلال ومواقع الإخصاب والإعمال للعقل في المحاورّة والمناظرة والتّواصل الخلاق مع الآخر، عدم فرض المنهج الفرقاني في المجادلة وتركت للإنسان حركيّة استنباط طريقة في التّخاطب تقوم على مبدأ جامعٍ لدواعي الجدل مانع لأسباب اللّجاج ومواطن الاعوجاج، وهو قوله تعالى : ﴿ جَادِلْهُمْ بَالْتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ (سورة النحل، الآية 125) وقد كانت السنة النّبويّة سنداً متيناً للجدل المحمود كما دلّ على ذلك كتاب الإيضاح في الجدل والمناظرة للطبرسي (ت 656 هـ) ويمكن القول إنّ علماء الكلام والأصول ومن تخصصوا لاحقاً في علم البحث والمناظرة ومن أشهرهم طائش كبرى زاده (ت 962 هـ) صاحب كتاب "مفتاح السّعادة ومصباح السّيادة" قد تركوا لنا مدوّنة في الجدل جديرة باهتمام أهل الرّأي والسّياسة، لأنّها ظلّت مهمشة وموؤودة رغم أهميّتها وقدرتها على ترشيد الخطاب الدّيني وتجديده.

أمّا الفصل الثّاني من هذا الباب فإنّه يتناول بواعث الجدل الدّيني في تونس بعد رصدٍ سريع لمسيرته ومحطّاته على امتداد العصور تمهيداً لتشخيص مدوّنته وإبراز روّاده وصلته بنظام الحماية وعلم الخلاف والإصلاح والرّحلة التي خاضتها كوكبة من العلماء التّونسيين الزّيّتونيّين والمدرسيّين إلى الغرب والشرق وكان لها الأثر الكبير قطرياً وعربياً ومتوسطياً وإسلامياً وعالمياً.

إن انتعاش الجدل في الفترة المدروسة (1875-1931) وانتشار مسأله لم يكن وليد الطفرة وإنما أمتنته محاضن مثل الجامعة الزيتونية والصادقية والصحافة بمختلف أطيافها وأذكته تداعيات الاحتلال وأجته القضايا الآنية وازدحام الأضداد والاختلاف البين بين المرجعيتين الدينية والوضعية . وقد كانت رحلة ثلة من العلماء التونسيين إلى أوروبا وإلى مصر والشام واسطنبول وحتى أندونيسيا، وتوافد أعلام من الشرق والغرب إلى تونس، مصدر تخصيب لمسيرة الجدل فيها.

أمّا الباب الثاني المرتبط بمجالات الجدل الديني في تونس فهو إجرائي عملي طال أهم المجالات التي تجلى فيها سلطان الجدل وأفضى الاستئناس به وخوض غماره إلى بلورة معالم الشخصية الدينية والاجتماعية التونسية.

فقد تميّز المجال التربوي بتواتر مشاريع إصلاح التعليم الزيتوني وانخراط جمهور العلماء والمدرّسين بالجامعة الزيتونية في اتجاه تحديث التعليم وتعصير أساليبه وجعله رافدا من روافد مواجهة سياسة الابتلاع الفرنسية والتصدي لمحاولة اجتثاث معالم الهوية التي توخاها نظام الحماية، ولم يكن تدريس المنطق والعلوم النقلية والعقلية واجترأ عدد معتبر من مدرّسي الزيتونة والصادقية على تكثيف العناية بالعلوم الصحيحة والمراهنّة على الترجمة وتأليف الكتب المدرسية وبعث الخلونية لتكون حاضنة لهواجس المعلمين والمتعلمين الساعين إلى المراهنة على التعليم، إلا رافدا من روافد تأصيل الكيان ومواجهة الآخر المستولي على مصادر البلاد والقامع لحرية الأهالي وشيبتها المستنيرة، وبرز المجال الاجتماعي بالدعوة إلى تحرير المرأة في تونس بلغت ذروتها سنة 1930 بظهور كتاب "امراتنا في الشريعة والمجتمع" للطاهر الحداد وكان ذاك الأثر سببا في احتدام الجدل حول المرأة والشريعة وما يحف بهما من مسائل تناولتها المناظرات والمسامرات والمقالات في النوادي والمجالس والمؤتمرات وعلى أعمدة الصحف الصادرة في تونس باللسانين العربي والفرنسي ولم يكن الجدل المتصل حول التقليد والتجديد ومحاربة "الفكر القبوري" كما يقول الشيخ عبد العزيز الثعالبي - وقد خاضه المستنيريون من شيوخ الزيتونة - إلا مظهرا من مظاهر الحركية الفكرية التي أضفى عليها الجدل والجرأة في تناول المحظورات ومواجهة الأفكار المتهافئة والعادات المهترئة، مسحة تنويرية

واعدة وقد كان الجدل المتأجج بين الإسلام والنصرانية وتحليل خصائص الخطاب التبشيري الذي كرّسه كل من فرنسوا بورقاد ولافيجري والأبوين سلام وفوكا ومقارنته بردود المسلمين مدخلا جيّدا مكننا من تشخيص مظاهر التهاافت في الخطاب التبشيري ومراكز التماسك والتسامح والاعتدال في الخطاب الجدالي التونسي وتبيّن لنا أن القطاع القضائي والتشريعي تمت علمنته بفضل المجادلة الخصيية بين الناسوت والآهوت، بين الوضعي والشرعي وتجدر الإشارة إلى السبق المتصل بالخوض في مسألة الخلافة وأصول الحكم في تونس قبل الزوبعة التي أثارها في مصر كتاب علي عبد الرازق "الإسلام وأصول الحكم" (سنة 1925) بتسع سنوات وذلك من خلال كتاب أحمد السقا "نظام الحكم في الإسلام : السيادة في القانون العام الإسلامي". وكانت النخبة المستتيرة في تونس منادية بـ"فتكنة الخلافة" (vaticanisation). ولم يكن المجال السياسي في الجدل الديني في تونس إلا تأكيداً لما رسخته المجالات السالفة بفضل مجادلة الآخر من اعتداد بالهوية ومراهنة على النّديّة والتصدّي لثنائية الإغراء والاستيلاء التي انتهجها نظام الحماية. إنه الدفاع عن الهوية التونسية التي أكسبها الجدل حصانة وتمكيناً ولم يَمْنَعُها التّشَبُّه بمصادر الهوية من إثارة الهواجس الوطنية والعربية والإسلامية والكونية في كنف الوسطية والاعتدال والتفاعل مع قضايا العصر بعيداً عن القطيعة والمغالاة. وجدير بالذكر كل ما أنجزه الرّهان اللّغوي من حصانة ساعدت النخبة التونسية على مواجهة سياسة اللّيتنة (Latinisation) واتّجاه اللّهجنة (Dialectologie) اللّتين كرّسّا زمن الحماية وتمّ إحباطهما باعتماد اللّغة العربية والذّارجة أداتين ناجعتين في الجدل للردّ على كلّ محاولات النّيل من أهمّ أركان الهوية.

إنّ الفصل الثاني من الباب الثاني محوره الإشكاليات التي حفّت بالجدل الديني في تونس، فمنها ما كان من قبيل المعوقات التي أنقضت ظهراً الجدل وأرهقته مثل الخطاب السياسي الذي أجهض الجدل وجنى على جمّ من المجادلين ممن خانوا شرائط الجدل فسقطوا في التسويغ والتبريز وكذلك هيمنة المرجع والمجتمع والنفس على خطاب المجادلين، فربّما كان ذلك من أهمّ الأسباب التي حالت دون تأسيس مدرسة للجدل في تونس، ومنها ما كان دليلاً على وجود خصوصيات ميّزت التجربة الجدالية التونسية ومنحتها اقتداراً على المجادلة لكل المسائل وفي كل العصور دون نكوص أو تراجع أو تردّد وقد

دلّت على ذلك شهادة مَنْ عَرَفَ المجادلين التونسيين من أهل الشرق والغرب ممن كانت لهم روابط فكر وروح مع النخبة التونسية، وإنّا نذهب إلى اعتبار حركة الجدل النشطة في تونس على امتداد زهاء ستة عقود سبلة المدرسة الجدالية التونسية التي أغنتها مساهمات مجادلين تونسيين عبر العصور ومن أهمهم سعيد بن الحداد ومحمد بن سحنون، ثمّ إنّ ما تعرضت له مسيرة الجدل في تاريخ الأفكار بتونس من تعقير وما طالها من تقطّع وانقطاع وقطيعة خصوصا بعد الفترة التي اهتمنا بدراستها (1875-1931) حال دون تبلور مدرسة في الجدل تونسيّة متماسكة العرى، ولو درس اللاحقون مسائل الجدل والخلاف التي خاض فيها المجادلون السابقون (وأكثرها تاه بين رفوف المكتبات الخاصة والعامة) لأمكن تمثّل معالم تلك المدرسة المنشودة ويزداد الأمر عسرا عندما لا يجد الباحث كثيرا من آثار المجادلين اللاحقين أيضا.

إنّ الباب الثالث قام على تشخيص عدد منتقى من النصوص الجدالية التونسية وبيّن خصائصها الفنية والمضمونية وهو قراءة نقدية في التجربة الجدالية التونسية التي جمعت النصوص المتناقضة واستصفت منها ما كان من قبيل النصوص الجدالية الجريئة في تشخيص الأدواء وتقديم الإضافة بروح نقدية استشرافية مثل عدد هام من أفكار الحداد في مسألة المرأة من منظور ديني خصوصا وآراء الشيخ محمد مناشو في رده على الشيخ رشيد رضا صاحب المنار، وردود الصادقي البشير صفر على اتهامات الغرب للإسلام وعلى تساؤلات أراكيليان، أمّا النصوص المجدفة ضد التطوّر والمكرسة لخطاب مهتوت وذي منزع تقليدي متفوق حول نفسه فيمثلها رد الشيخ محمد الشاذلي بن صالح الموجه على الشيخ المسن أحمد بن المهدي الذي دعا باحتشام إلى عدم الالتزام بما يرد في المذاهب الأربعة إذا كان الحديث النبوي صحيحا ويقاس على ذلك ردّ الشيخ محمد البشير النيفر على كتاب الحداد، وعدد من الفتاوى التي سخا بعض كبار الشيوخ في جعلها مستجيبة لرغبة رجال الحماية والتمسوا لها تسويغات تأباها الشريعة، وقد كان ذلك دليلا على فشل كبار العلماء والشيوخ في تونس رغم رسوخ أقدامهم في العلم والتدريس، في النجاة من شرك السياسة التي احتوت الكثير منهم وكرست تبعيتهم وقد تضررت مسيرة الجدل الديني في تونس من سلطان السياسة على الفكر والمجتمع والدين.

إنّ تجربة الجدل الديني في تونس رغم منطلقها الديني ظلت في كلّ المسائل نزاعة إلى النّاسوتية وكان ذلك مظهرا من مظاهر علمنة الخطاب الديني التونسي وجره إلى مزيد من الارتباط بالواقع المعيش وبالعقل وبتمثّل واضح للهوة الفاصلة بين الممكن والمثالي، ونعتقد أنّ هذا الاتجاه في التفكير قد جذّرتَه الرّحلة والتّوظيف الأقصى لمختلف محاضن الفكر والاجتماع ولا خفاء أيضا أنّ حرصنا على بيان طرافة نظرية الجدل في الحضارة الإسلامية وجهل الغرب لها رغم كونيّتها وتماسك منظومتها قد دفعنا إلى إحياء تلك النظرية باقتراح مقارنة جديدة اخترناها مصطلح الجدالة (Poléargumentation) الذي يقوم على تخصيص نظريتي الجدل الإسلامية والحجاج العصرية ليتولد من دمجهما اتجاه في الجدل يقوم على تحكيم أصول المجادلة والحجاج ذات الأصول المعرفية والفكرية التي تسمو بالتواصل بين الناس وتترفع بهم عن أحابيل السياسة والمصلحة والاستقواء بالعلم لنسف ما تعب الفكر البشري في تحقيقه على مدى عشرات القرون فقد يكون ذلك بديلا ناجعا لحوار الصم الذي تردت فيه البشرية اليوم خصوصا عندما أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تتطلق في ردودها على منتقديها من منطق القوة متخيلة بصلف عن قوة المنطق وفارضة ما تعتبره النظام الأوحّد لقيادة البشرية.

لقد أحدث الجدل الديني الذي خاضته النخبة التونسية بأريحية تحولا في طرائق التفكير ووسّع آفاقها الذهنية فكان الرّعل الأول من المصلحين يتناول قضايا التمدّن والتحضّر بروح كونية معتبرين أنّ المدنية الحقيقية إنما هي "فعل كل ما من شأنه أن يؤلّف بين الناس ليكونوا كسكان مدينة واحدة" كما قال الشيخ بيرم الخامس في مقال له بجريدته الإعلام سنة 1888 فكان ذلك مدخلا طريفا لحدّثة فكرية أصلها الجدل رغم تصاعد حدّة الاحتلال واستفحال الفكر التقليدي. إن توقّف الأطروحة في حصادها عند عشر ثنائيات، متنافسة متصارعة وربما متلاحقة رغم تباينها مثل التّأثّر والتأثير والاجتهاد والانقياد والتسامح والتسميح والحدّثة والريثانة، دليل على ازدهار الأضداد في الفكر التنويري الجدالي التونسي وتوفقه رغم مظاهر الاختلاف فيه إلى النزوع نحو الائتلاف الذي ترتضيه الأغلبية الصامتة وكأنّ قدرَ الخطاب الجدالي أن يكون في اتجاه عقارب الساعة ومتجاوزا عموما لشهوة اللجاج ومواجهها دون هودة أو تسرّ لأهل الغربة عن الحق" كما يقول أبو الحسن الأشعري ولا شك أيضا أنّ ما في

الجزء الثالث من الأطروحة من رصد للأحداث وضبط لمسيرة الجدل والمسائل والكتب المتجادل حولها في جداول ومن إثبات لنصوص نادرة مخطوطة ومرفونة ومطبوعة مبنية حسب متن الأطروحة، قد يكون مساعدا للباحثين على مزيد من البحث والنظر والتحقيق في الفكر التونسي الحديث ومشاغله.

ثم إن تلك المدونة من أهم الإضافات التي حفلت بها هذه الأطروحة المنصفة للفكر الزيتوني والمدرسي والمدافعة عن الفكر التونسي القديم والحديث كما أقرّ بذلك جميع أعضاء لجنة مناقشة هذه الأطروحة.